

اللغة العربية والنظرية النحوية في ضوء منحى رخص الضرورة الشعرية وضوابطها
:The Arabic Language and Grammatical Theory in Light of the Trend of
Poetic Necessity and Control:



بوبكر دبة*

جامعة أحمد بن بلة، (وهران 1)،

doubba2012@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/25 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر: 2025/12/16



ملخص:

تتميز اللغة العربية بالفصاحة والجمال، ومما حافظ على حسن بياخها نظريتها النحوية، إلا أنه كما يقال "لكل قاعدة استثناء" فوجدت في مدونتها الشعرية ضرورات في الشعر العربي، اقتضى الأمر توظيفها حفاظا على الوزن الشعري وحتى لا يفسح المجال إلى الوقوع في الأخطاء الفادحة، ولذلك كان لابد من ضوابط تكون معيارا لتبرير استعمال الضرورة المسموح بها من عدمها، يهدف هذا البحث إلى تحليل هذه العناصر وتفكيكها مع بيان العلاقة المتلازمة بينها وفق منهجية الوصف والتحليل.

الكلمات المفتاحية: اللغة، النحو، الضرورة، الضابط.

Abstract:

Abstract; Abstract; Abstract; Abstract; Abstract; Abstract; Abstract; The Arabic language, renowned for its eloquence and beauty, has a rich grammatical tradition. However, as the adage goes, "every rule has its exception," and poetry, in particular, often necessitates departures from strict grammatical norms to maintain poetic meter and rhythm. This can sometimes lead to linguistic innovations that might be considered errors in standard prose.

* المؤلف المراسل

This research aims to analyze these poetic licenses and the grammatical controls that are employed to justify them. By using descriptive and analytical methods, the study will examine the interplay between poetic necessity and grammatical rules

key words: language, grammar, poetic necessity, grammatical control.

(يشترط مراجعة لغوية للملخص باللغتين العربية والانجليزية من طرف أستاذ جامعي متخصص في اللغة الإنجليزية أو مترجم).

مقدمة:

اللغة العربية هي لسان العرب، وحاوية تراثهم، ووعاء علومهم وفنونهم، وشاملة لشؤونهم الحضارية والعلمية والثقافية، وترجمان خبراتهم وكاشف نظراتهم، بما عبروا وحبروا وبجمال إعرابها أجلوا حقيقة القرآن وإعجازه العلمي والبياني وكشفوا عن مضان علوم الإنسان واللسان.

وهي التي أضحت رابطة لكل الناطقين بها، ومقصدا لكل من اعتنق الإسلام دينا عربا وعجماء علماء عامة وسوقة، فكان من الطبيعي أن تتميز بنظامها القواعدي الضابط لبنائها التركيبية، فكانت النظرية النحوية أول ما أنشئ من علومها تحصيلنا للغة القرآن وتأميننا على عدم الزلل في قراءته وإطارا للمحافظة على هذا اللسان العربي المبين. ومجارة للقاعدة القائلة لكل قاعدة استثناء، فإن الدراسات العربية أوحث لنا بمجالات رخصية تجري على ما جاء في الشعر العربي من أمثلة ونماذج شعرية أخذت ترخيصا من أرباب هذا الفن ونقاده فقالوا: (يجوز للشاعر مالا يجوز للنثر)، وفي هذا السياق قال ابن جني (ت 39هـ) "وأعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يتيحه القياس وإن لم يرد به سماع" ابن جني، الخصائص، 1/ 396.

وهو ما عرف بالضرورة الشعرية، لكن هل يكون هذا مطلقا لكل من شاء أن يتصرف في القاعدة النحوية تذرعا برخصة الضرورة الشعرية؟ لذلك جاء عنوان البحث. "اللغة العربية والنظرية النحوية في ضوء منحى رخص الضرورة الشعرية وضوابطها."

والإشكال الذي يبحث فيه هذا المقال . الى أي مدى تميزت اللغة العربية بالرصانة والبيان وحسن التطبيق والتعديد النحوي؟

وما هي حاجة الشاعر إلى الترخيص المتاح وفق قوالب تقتضيها اللغة والوزن الشعريين دون الإخلال بالنظرية النحوية؟ وهل تمكن علماؤها من تحصينها وأمنها عن طريق التعديد لها؟ ماذا اعترضها من حالات اضطرارية إلى ضرورات شعرية رآها النقاد عرفا واستثناء في دنيا الشعر وموسيقاه؟

وهل في ذلك ضوابط يتوقف عليها هذا النص حتى لا يكون الأمر مباحا ليفعل أي ما شاء باللغة؟

وهل تمكن علماؤها من تحصينها والحفاظ عليها عن طريق التعديد لها؟ . وما هي الضوابط التي تقيد هذا الترخيص ؟

يفترض أن تكون اللغة العربية مرمي لمن يجهلها ومنتقص لمن يحاولون النيل منها، أو يقع بعض الشعراء في أخطاء متذرعين بالضرورة الشعرية اعتقادا منهم أن مجال الضرورة مفتوح بدون ضوابط. وأن أيادي أعداء الحرف العربي يتربصون بها لتكون لعبة وملهاة بين أيدي أنصاف المتعلمين وأدعياء الثقافة.

أهمية الموضوع تتمثل في استفادة الباحثين وطلبة الدكتوراه في الأدب واللغة والنقد وهواة الشعر وأرباب القوافي وموسيقى الشعر من النتائج والملاحظات التي يبيدها الباحث حول علاقة اللغة العربية بالنظرية النحوية، والانزياح إلى الضرورة الشعرية استثناء وليس أصالة، والضوابط المطلوبة أمنا لسلامتها. ناهيك على ضرورة معرفة الهوامش المرخصة للشاعر حتى لا يقع في المحذور في اللغة والنحو والشعر .

كثير من أدعياء العربية يتذرعون بجهلهم بقواعد العربية إلى كسر القاعدة النحوية للحفاظ على الوزن والإيقاع الشعري.

يهدف هذا البحث إلى الإشارة إلى: تفرد وتميز العربية بالفصاحة والبيان وحسن السبك والبيان.

- . بيان أهمية النظرية النحوية للغة العربية على اعتبار أنها الضابط لبنائها وقواعدها.
 - . ذكر نماذج الضرورات الشعرية النحوية، رخص الضرورات الشعرية.
 - . الضوابط المراعاة في منحى الرخص و الضرورات الشعرية.
 - وفق المنهج الوصفي التحليلي المناسب للوقوف على الظواهر اللغوية.
- 1.. اللغة العربية:**

هي اللغة التي يتكلمها العرب (سكان شبه الجزيرة العربية) أصالة كما والذين تعلموها وأتقنوها على السليقة، وهي تسع الجميع، ومن الناطقين بها، ومن تكلم العربية فهو عربي فالعروبة هنا هي عروبة اللسان، لأنها لسان تواصل بين الناطقين بها على اختلاف توجهاتهم وأصولهم وانتماءاتهم الجنسية والعرقية، ولذلك نجد كثيرا من العلماء والمشاهير كان لهم الفضل في تعلمها وتعليمها و الكشف عن كنوزها وحسن بيانها بل التعيد لها والتنظير فيها، أمثال سيبويه والزمخشري وهم ليسوا من العرب وغيرهم كثير .

وهي اللغة التي نزل بها خير كتاب أنزل (القرآن الكريم) وبلغ بها الإسلام خير نبي أرسل وهو الذي خلدها وبلغها الملايين من البشر، وهي أوسع اللغات وأفصحها، قال الشاعر الجزائري محمد العيد آل خليفة:

تعلموا فصحي اللغات فإنها *** علوية الأسرار والأنغام

وكما تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أنها تشتمل على ما يزيد على اثني عشر مليون كلمة وهذا ما لم تصله أي لغة في العالم، وتستعمل في مجال البحث العلمي في أغلب الجامعات العالمية ودوائر البحث العلمية وفي الخطاب والتواصل اليومي بين بني البشر لتحقيق غايات وآداء مآرب وحاجات.

وقد كانت خير وسيلة تواصل وتبليغ، زخرت بكنوزها المدونة الشعرية العربية منذ القدم وغصت بنماذجها وقواعدها أمهات الكتب، كما تناقلتها الأجيال جيلا عن جيل وكم حافظ على تراثها الشعري رواته ومثقفوه من بني البشر.

وقد حرص العلماء العرب المسلمون وغيرهم من الغيورين عليها على المحافظة عليها وعلى سلامتها من الضياع والموات والجمود، وخلدوها القرآن ومكنت لوجودها في ذلك معارف وعلوم ولعل أهمها علم النحو (النظرية النحوية).

2. النظرية النحوية: (علم النحو)

علم النحو هو أول علوم العربية نشأة، وأهمها مكانة وأوسعها معارف وقواعد وأغزرها مادة النحو أو النظرية النحوية.

والنحو كما عرّفه بعض النحويين "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" واصطلح عليه النحاة بتعاريف عديدة منها ما أورده ابن جني (ت 392هـ) في الخصائص قائلا: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من الإعراب وغيره، كالتثنية والجمع: والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة" الخصائص 4، 34. والمقاييس هي قواعد النحو وقوانينه التي يجري على منوالها كلام العرب ضمينا، وهو النظام الضابط لقواعد العربية وقوانينها، وهذه الأخيرة معلومة تراكيبها ماثلة في أذهان علمائها وفصحائها جرت عليها معرفتهم السليقية فهي ضمينا مستوعبة في قرائحهم وضمائرهم قبل وضع علم النحو لكن إذا كنا نسلم بان اللغة العربية تصدر في كلام العربي الفصيح عن نظام تحكمه قواعد وقوانين، فما هي هذه القواعد والقوانين المعروفة عنده بالسليقة؟ وإذا كان الأمر يتطلب البحث والتدقيق والتحقيق فيكون لزاما على القائمين بشأنها أن يجمعوا مدونة لغوية ثرية تجمع في ثناياها كل هذه المصادر؛ القرآن والحديث وكلام العرب شعرا ونثرا من العصر الجاهلي إلى زمن النشأة والتأصيل، فجاءت الشواهد التي تزخر بها المدونة أول دليل من أدلة النحو

الشاهدة على هذه القواعد وعلى صحتها بهذا الدليل النقلي وقد سَمَّوه السماع، وبادرة عقلية أخرى كدليل القياس وغيره."

لقد سلم علماء العربية بما وجدوا عليه المنظومة اللغوية والمدونة العربية من آثار شعرية ونثرية غنية عن الشك والتكذيب، فهي كما قال بعضهم عبارة عن مسلمات ليس من المتاح في ذلك الزمن الغابر وعيها والتنظير فيها. يقول بناصر البوعزاتي في كتابه الاستدلال والبناء: "إن مسلمات مضمرة تسلل إلى الخطاب العلمي عبر سبل لا تخضع إلى أي مراقبة عقلية واعية، وتستقر داخل كل فرضية مهما تكن واضحة وبسيطة في نظر المتداولين¹" ويردف قائلاً كل مفاهيم العلم تتمتع بذاكرة ثقافية مستوحية بالمعتقدات والمذاهب من كل صنف وإدعاء معرفة تحتوي قوانين متحققة فقط من قبيل الطموح الوضعاني المستحيل، فالعالم يعيش في عالم مليء بالمسلمات المضمرة حول تركيب الكون وحول التاريخ وتشخذ هذه المسلمات عقلهم، وتضع حداً لآفاته وتوجهه نحو ما تفترضه قابلاً للبحث، وتصدده عما تفترضه في غير متناول المعرفة ومن كل هذا يمكننا القول بأن مفاهيم العلم ونظرياته تختفي تحتها في كثير من الأحيان فرضيات ومسلمات ومعتقدات قد تبنى عليها.

فالنحو في منظور الدارسين والباحثين إرث عظيم بني على استقراء الشواهد النحوية واللغوية وهو ما يدل على أن "المدونة اللغوية العربية تشمل كل ما حققه العلماء من الشعر الجاهلي وهو ضمن أكثر القبائل لا من بعضها وشعر الحواضر الحجازية في صدر الإسلام²."

علم النحو هو علم تعرف به قواعد العربية وقوانينها المبينة لهيئات مفرداتها وتركيبها، وهو الضابط لمفاهيم ومكونات بنى اللغة وعلاقات عناصرها، حتى قال أحدهم "النحو العربي هو رياضيات اللغة لما جاء به من استقراءات تدل على العلاقات الدقيقة والمتنوعة بين عناصر ومكونات الجملة العربية ومنطوق كلام العرب، ونظراً لثراء المدونة العربية

بالشواهد والنماذج وتعدد وتنوع الخطاب فيها حسب المقال والحال والسياق والمآل" فإن حالات استثنائية طفت على مستوى النظرية النحوية عدها العلماء العلماء من خصوصيات علم النحو، ونظرا لتأثر هذا العلم بما كان يستعمل من مصطلحات فقهية ظهر في البيئة النحوية ما يسمى بالرخصة على غرار ما وجد من رخص في الفقه الإسلامي، فما هي الرخصة النحوية؟ وما العلاقة بينها وبين ما وجد في الشعر العربي القديم من جوازات؟

3.. تعريف الرخصة:

3. 1 لغة: جاء في لسان العرب " رخص له في الأمر: أذن له فيه بعد النهي عنه، والاسم الرخصة. والرخصة: ترخيص الله للعبد في أشياء خففها عنه. والرخصة في الأمر: هو خلاف التشديد.¹

وجاء في القاموس المحيط: والرخصة بضممة وبضمتين: ترخيص الله تعالى للعبد فيما يخففه عليه، والتسهيل...، ورخص له في كذا ترخيصا فترخص هو أي لم يستقص². وبالتالي المعنى اللغوي للرخصة: التخفيف والتسهيل.

3. 2 اصطلاحا: الرخصة في العرف الاصطلاحي: تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة، اتكالا على أمن اللبس .

والملاحظ في التعريف أن الرخصة تكون بمخالفة القواعد النحوية المعروفة لدى النحاة اعتمادا على أمن اللبس أي عدم الغموض، هذا الأخير الذي هو أساس حدوث الترخص، وبدونه الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص واللبس هو الخلط، تقول: لبس عليه الأمر وجعله مشتبهًا بغيره³. لأن اللبس بهذا المعنى يعيق القارئ أو السامع على فهم تركيب الجملة، ويؤدي إلى الخلط بين الأصل والزائد في الحروف وفي دلالة الجملة أو الخلط بين المرفوع والمنصوب، فضلا عما يؤدي إليه من عدم التمكن من الإعراب الصحيح، وبين الصيغ الصرفية وما تعبر عنه، ولهذا كله كان أمن اللبس أساسا للترخيص

في النحو العربي، وإذا أردنا الاستدلال على ذلك: زيادة حرف الجر للتفريق بين التمييز والحال نحو قول القائل: لله دره من فارس. ومن خلال هذا يتبين لنا مدى أهمية أمن اللبس في حدوث عملية الترخص، إذ يعد الأساس في حدوثها، وإلا رد الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص.

ويكثر هذا الترخص في الشعر خاصة، وهو ما شاع في عرف النقاد والشعراء بالضرورة الشعرية. فما هي الضرورة الشعرية المتعلقة بالنحو والصرف؟ وما هي مراتبها؟ وهل تقبل على إطلاقها؟ وإلى أي مدى تكون مقبولة مستساغة في الإطار العام للنظرية النحوية؟

ويطلق عليها، الجوازات الشعرية، وأطلق عليها البعض الآخر بالضرائر، ومنها جاء في المعجم الشامل لمصطلحات اللغة العربية:

4. الضرورات الشعرية:

هي ما يضطر إليه الشاعر لحفظ وزن الشعر باللجوء إلى إجراء تعديل في اللفظ، وقد أجازوا ذلك له ولم يجيزوه للنثر وقد جمعت الضرورات الشعرية في بيتين للزمخشري:

ضُرُورَاتُ الشعر عشر عدّها جملتها *** قطع ووصل وتخفيف وتشديد

مدّ وقصر وإسكان ومحركه *** ومنع صرف، وصرف ثم تعديل⁴

وجاء اصطلاح الجوازات في بعض الكتب المدرسية المختارة في القواعد والبلاغة والعروض: تحت عنوان الجوازات الشعرية، "يقول علماء العروض أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للنثر، إذ يسمح للأول بمخالفة بعض قواعد الصرفية واللغوية بسبب الوزن والقافية ولا يسمح بذلك للثاني⁵."

كما جاء اصطلاح ضرائر الشعر عند ابن عصفور الذي سمي كتابه "ضرائر الشعر" واعتبرها أربعة أنواع: ضرورات الزيادة، ضرورات النقص، ضرورات التقديم والتأخير، ضرورات البدل وفصل فيها بحيث لا يتسع المجال للخوض فيها.

والمفيد مما سبق أن اصطلاح الضرورات أو الضرائر الشعرية أو الجوازات الشعرية شيء واحد من باب تعدد الألفاظ والمعنى واحد، وهي في عمومها رخص شعرية أعطيت للشعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية.

وهذه الضرورات لا تستوي في مرتبة واحدة من حيث الاستساعة والقبول، فبعضها مقبول وبعضها مستقبح مجوج، وفئة ثالثة تتوسط بين القبول والقبح، ويبقى أن الشاعر كلما أكثر من اللجوء إليها وخول لنفسه مسوغات وفسح المجال لنفسه في الترخيص، كان ذلك مدعاة للوقوع في أخطاء لا تغتفر وبالتالي هذا يؤول إلى الحكم على شعره بالضعف والتدني والرداءة.

ما هي هذه الرخص أو الضرورات التي يلتجئ إليها الشاعر؟

ما المقبول منها وما الممجوج؟

أو بالأحرى ما هي ضوابط هذه العملية؟

4. 1 أنواع الضرورات الشعرية:

4. 1. 1 الضرورة المستساعة:

وهي الضرورة المسموح بها، وتحظى بقبول من لدن النقاد حتى إذا وظّفها الشاعر في إنتاجه الشعري لم يعيب على ذلك تماشياً مع القاعدة العامة. وهي أنواع: إلحاق التنوين بما لا يصرف: أي الكلمة تكون ممنوعة من الصرف لعلّة أو لعلتين فتصير مصروفة وهي صرف الممنوع ومنع المصروف، ومنه ما جاء في المدونة ومما جاء فيها قول امرئ القيس:

وَيَوْمَ دَخَلْتَ الحَدَرَ حَدَرَ عَنِيْزَةٌ *** فقالت: لَكَ الوِلاَتُ أَنْتَ مَرَجَلِي.

عَنِيْزَةٌ: الأصل أنها ممنوع من الصرف ولكن الشاعر صرفها، بحيث لا تنون وجعلها منونة. وقال أيضاً أبو الطيب المتنبي في الوصف:

وَأَلْقَى الشَوْقُ مِنْهَا فِي ثِيَابِي *** دنانيرًا تَفْرُ مِنْ الْبَنَانِ

حيث نون الشاعر كلمة "دنانيرًا" والأصل فيها جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع فهي ممنوع من الصرف، لا يقبل التنوين.

ومن أمثلة منع المنصرف من الصرف للشاعر العربي دوسر بن دهبيل القريعي قوله:
وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دُوسَرٍ بَعْدَنَا صَحَا " " قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعِنْدَ هَنْدِ

—الأصل: ما بال دوسري وردت مكسورة، وقد استساغ الضرورة الشعرية حتى أوائل وكبار النحويين واللغويين فهذا سيبويه (ت سنة 180 هـ) يجري يفرد لهذه المسألة بابا سماه: (باب ما يحتمل الشعر) قال فيه "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا يتصرف، يشبهونه بما يتصرف من الأسماء لأنها أسماء كما إنها أسماء وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد يحذف واستعمل محذوفا" ⁶

وقال أيضا "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" ⁷
والغاية التي تتوجه إليها الضرورة الشعرية عند سيبويه، تكون بأن يبلغ الشاعر التعبير مستوى له وجود حاصل وإذا لم يبلغ فهو من قبيل الخطأ ⁸.

وفي هذا قال بعض النحويين: "علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل" ⁹
"ليست الضرورة الشعرية غير تجاوز وتخط لسنن كلام العرب، وما كانت قط، ولا يمكن أن تكون إلا خروجاً من المعروف المجمع عليه، إلى المجهول الذي لا يعرفه أحد، وحتى الشاعر الذي ارتجلها (مضطراً) لم يكن له عهد بما قبل أن يأخذ حبل الوزن بخناقته.

والضرورة الشعرية من حيث تخليصها عن الشاعر من مشقة الوزن، تدخل حيز النقد الأدبي، وما أدخلها حيز اللغة إلا كتب الصناعة فأسا تكسر بما أصلاب قواعد اللغة. إذا كانت على إطلاقها كل منصوب، فالشاعر المضطر أن يرفعه، والعكس صحيح، وكل ممنوع صرفه للشاعر المضطر أن يصرفه، والعكس صحيح، وقالوا يجوز للشاعر ما لا

يجوز للنائر، والقول الصحيح يجوز للشاعر ما لا يجوز في اللغة إذا ليست الضرورة في آخر المطاف إلا كسرا لقواعد اللغة.

قد يطول الحديث في الضرورة الشعرية وقد يقصر، كما قد اختلف الأئمة في إنكارها وقبولها ويعدها بعضهم قوة النفس، ويعدها فريق آخر خطأ مذموماً ويراها بعضهم مقصورة على الشعر، ويراها آخرون تتعداه إلى النثر، وهي عند بعضهم يعمد إليها عمداً، وعند غيرهم يضطر إليها اضطراراً إلخ.... والذي يهمنا في هذا المقام علاقتها بالنظرية النحوية والرخص الضابطة لها.

1- إلحاق التنوين بما لا ينصرف: كما جاء في قول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخدرَ خدرَ عنيزةً فقلت لك الويلاتُ إنك مرجلي

قصر الممدود ومد المقصور ومنع المنصرف من الصرف:

قال أبو تمام:

وَرثَ النَّدَى وَحَوَى النِّهَى وَبَنَى العِلا وَرَجَا الدَّجَى وَرَمَى الفَضَا بَهْدَاءِ

فقد قصر الفضاء وهو اسم ممدود ومد الهدى وهو اسم مقصور.

وجاء في بيت آخر:

يا سَمَا قُؤْلِي لَنَا الإِنْصَافَ أَيْنَ " " " أَتَرَاهُ ضَلَّ عَنَّا الطَّرْقَ

2- الأصل في سماء همزة في آخره فحذفها الشاعر للضرورة الشعرية، وهو على غير

معهود الكتابة الإملائية العربية وقد أجازها أبو تمام للضرورة.

إبدال همزة القطع وصلا والعكس:

قال البحتري يمدح المتوكل:

فلَوْ انْ مَشْتَقَا تَكَلَّفَ فَوْقَ مَا " " " فِي وُسْعِهِ لَسَعَى إِلَيْكَ الْمُنِيرُ

—وظفت "أن" التي همزتها قطع، همزة وصل.

وقال أبو العتاهية:

أَيْهَا الْبَّانِي لَهْدَم اللَّيَالِي " " " إِبْن مَا شَعَتْ سَتَلْقَى حَرَابًا

3- همزة "ابن" في الأصل همزة وصل فجعلها أبو العتاهية همزة قطع "إبن".

قال جورج غريب اللبباني:

بالأمس غنى ابنُ زيدون بأندلس " " " واليومَ غَنَيْت في لبنانَ لبنانَ

— حيث أجاز جورج غريب صرف "أندلس" و جاءت الكسرة في آخرها وهو ممنوع من الصرف بجر وتكون علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة.

والشاعر . عنده . لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوية للعبارات والألفاظ، إلا ليلغ مستوى آخر من مستويات الاستعمال التي تقع في اللغة، أي أنه يبقى مقيدا بدائرة اللغة لا يتجاوزها¹⁰.

وخروج الشاعر عما هو مألوف في الشعر يشبه ما يقع في الكلام نفسه من خروج على القاعدة والقياس، وسيبويه لا يربط الضرورة بالوزن الشعري والدليل على ذلك أنه سمى بابه الذي أفرده للضرورة ب(باب ما يحتمل الشعر)، ولم يقل بمصطلح "الضرورة الشعرية" وينظر سيبويه إلى ظاهرة الخروج على القياس، على أنها كالأصل الثابت في اللغة أو سنن العرب في كلامها، وقال: "من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على نحو واحد من التفسير، ولا فرق . من هذه الجهة . بين الشعر والكلام، إذ أن خروج الكلام على القاعدة والقياس، يشبه خروج الشاعر عما هو مألوف في شعره، وإنما الفرق بينهما أن الشعر ثبت فيه ما لم يثبت بوقوعه في الكلام.

أما تلميذ سيبويه المبرد (ت 285هـ)، فإنه لا يحيل على الضرورة إلا إذا وافقت أصلا من أصول العربية، فما لم يوافق الأصول من ذلك لم يعمل به "لأن الضرورة تجوز للحسن"¹¹، فالقياس عندي لا يجيز ترك صرف ما لا ينصرف، الأصل في الأسماء أن تنصرف، ولا يجوز البتة الخروج عن الأصول، وإنما الرجوع إليها في الضرورة لا غير ذلك¹²، ويرى أن "الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها"¹³، ومن خلال ما سبق ذكره يترتب

على ما يرى، المبرد سيان: أولها أنه ذهب إلى أن ما خالف الأصول مما يقع في الشعر ليس من باب الضرورة، وإنما هو من باب اللحن، وهذا لا يجوز في العربية شعراً أو كلاماً، والثاني: أنه إذا أجاز في الضرورة جوازاً مطلقاً الرجوع إلى الأصل، وهذا شيء يظهر به الخلاف بين وبين غيره من النحويين.

وهنا نخلص إلى أن الفرق بين رأي سيبويه ورأي المبرد هو فرق بين فكرتين مختلفتين، فسيبويه فسر ما خرج على القياس في الضرورة بأنه إجراء لمستوى التعبير مجرى مستوى آخر، والمبرد يذهب إلى أنه رجوع إلى الأصل والقياس، ولذلك غلط سيبويه في بعض المسائل¹⁴.

وقال آخر:

هو الله باري الخلق والخلق كلهم " " " إماءً له طوعاً جميعاً، أو عبدًا
— كلمة "بارئ" مهموزة همزة قطع لكنها حذفت فصارت كأنها همزة وصل غير منطوقة
وقال جميل بثينة:

ألا لا أرى إثنين أحسنَ شيمَةً " " " على حدّثان الدهرُ مني ومن جميل
— حيث قطع همزة "اثنين" وهي همزة وصل.

وكل ذلك تخفيف تميزت به اللغة العربية خاصة من حيث النطق على غرار ما جاء من اختلاف بين القبائل العربية في نسبة لهجاتها.

4- تخفيف المشدد وتشديد المخفف:

ويكثر عادة تخفيف المشدد في القوافي المقيدة المختومة بحرف صحيح ساكن، وجاء في ذلك قول محمد بن البشر:

لي لبستان أنيق زاهر " " " عذقُ تربته ليستَ بجفٍ

— كلمة "جف" وهي في الأصل مشددة الآخر صارت مخففة.

ولامرئ القيس بيت يقول فيه:

فلاً وأبيك ابنة العامري " " " لا يدعي القومُ أني أفرَّ
— كلمة "أفرَّ" جاءت مخففة وهي في الأصل "أفرَّ" مشددة.

وقال آخر:

أهان دمك فرغا بعد عزته " " " يا عمرؤ نعيك إصرارا على الحسد
— كلمة "دمك" في الأصل مخففة الميم، وجاءت في البيت مشددة للضرورة الشعرية.

5- تسكين المتحرك وتحريك الساكن:

قال أبو العلاء المعري:

وقد يُقالُ عثار الرجل إن عثرت " " " ولا يُقالُ عثار الرجل إن عثراً
— فجاءت "الرجل" متحركة الجيم ساكنة للضرورة التي أجازها أبو العلاء المعري.

وقال ابن الجوزي:

تبّاً لطالك دُنْيَا لَا بَقَاءَ لَهَا " " " كَأَنَّمَا هِيَ فِي تَصْرِيفِهَا حَلَمَ.
— فجعل كلمة "حلم" وهي "حُلم" أي ما يتوقعه الإنسان مستقبلاً.

قال جورج غريب:

شمتُ الحبيبةَ في وادٍ عَلَى النَّهْرِ " " " يَزِينُهَا فِي الْحَيَا عَاطِرُ الزَّهْرِ
— أجاز الشاعر تحريك هاء "النهر" وهي في الأصل ساكنة وكذا كلمة "الزهر".

6- تنوين العلم المنادى:

قال جورج غريب:

أنت يا زَيْنَبُ عَلَى الشَّاطِئِ الـ " " " مَسْحُورٌ مِينَاءُ زَوْزَقٍ مَسْطَرٍ
— أجاز الشاعر تنوين العلم "زينب" وهي علم منادى.

7- إشباع الحركة حتى يتولد منها حرف مد.

قال امرؤ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي " " " بَصْبُحٌ وَمَا إِلَّا صَبَاحُ مَنْكَ بِأَمَثَلِ

— في البيت إشباع للكسرة في عروض البيت "انجلي" وهي في الأصل بدون ياء "انجل".
وفي موضع آخر قال الفرزدق:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا هُوَ " " "كساع إلى الهيجا بغير سلاح

— في الأصل تكتب "له" دون إشباع لكن الشاعر أجاز إشباعها، وفي كلمة أخا كذلك الأمر.

وقال آخر :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ " " "ففي الدنانير صياريفُ

— الأفضل في كلمة "صياريف" هو "صيارف" زادها الفرزدق للضرورة.

9- كسر آخر الكلمة إن كان ساكناً أو تحريكه:

قال عنتره:

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي أَبْرَأَ سَثْمُهَا " " " قِيلَ الْفَوَارِسُ وَيْلَكَ عَنَتْرُ أَقْدَمَ

— فقد جاء الشاعر كلمة "أقدم" وهو فعل في آخرها كسره.

قال جورج غريب:

هُمُ الْمَلْفَنَةُ الْأَبْرَأُ يَوْمَ " " " وَأَنْتَ مِنْهُمْ، وَيَوْمَ الْعَنْفَوَانِ هُمُ

— أجاز الشاعر تحريك ميم الجمع التي في الأصل ساكنة "هم".

وقول أحمد شوقي المشهور:

إِنَّمَا الْأُمُّ أَخْلَاقٌ مَا بَقِيَتْ " " " فَإِنْ هُمُ ذَهَبَتْ أَخْلَاقُهُمْ ذَهَبُوا

— أجاز أحمد شوقي تحريك ميم الضمير في "هم" وفي الأصل "هم" ساكنة.

10- إثبات حرف العلة في موضع يجب حذفه:

قال جرير:

فِيَوْمًا يَجَارِينِ الْهَوَا غَيْرَ مَاضِي " " " وَيَوْمَ تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ

— الصحيح أن يقال ماض غير أن الشاعر أجاز ذلك للضرورة فقال "ماضي".

11- إثبات هاء السكت في حال الوصل:

قال عروة بن حزام:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءٍ

إِذَا أَتَى قَرَبَتَهُ لَمَّا شَاءَ

من الشعر والحشيش والماء — وهناك ضرورات لم تذكر لأن المقام لا تسع لعرضها فاقترعت العملية على أهمها للاستدلال والاستئناس فحسب، ونشير إلى أن ابن عصفور في كتابه "ضرائر الشعر" اعتبرها أربعة أنواع: ضرورات الزيادة، ضرورات النقص، ضرورات التقديم والتأخير، ضرورات البدل، ثم فصل في كل نوع منها، ولا بد من الاعتراف ب ورود كثير من الجوازات الشعرية في القصائد العربية الموزونة المقبولة حتى من فحول الشعراء وممن يعتد بهم، فجعلوا هذه الاستثناءات والإستباحات الشعرية مقبولة في الشعر وحتى أحيانا في النثر كما يرى ابن بري¹⁵.

وتخلص إلى أن الضرورات الشعرية في عرف اللغويين والنقاد خاصة بالشعر لذلك ركزنا في هذا البحث على الضرورة الشعرية ليكون الاصطلاح مقبولا من باب القول: "اسم على مسمى"، أما من حيث الاستعمال والتوظيف يمكن تصنيفها إلى: ضرورات مقبولة (مستساغة)، وبعضها معتدل متوسط بين القبول والقبح، وثالثة ضرورات قبيحة.

4. 1. 2 الضرورة المقبولة:

أو الجوازات الشعرية المقبولة هي التي استساغها النقاد على غرار اصطلاح الرخصة في الفقه وأصوله نظرا لرضى النقاد بها وعدم رفضها على القطع، وهي قصر الممدود، تخفيف الحرف الشديد، وتشديد المخفف وصرف الممنوع ومنع المصروف، جعل همزة القطع وصلا والعكس، تخفيف الهمزة، تسكين المتحرك وعكسه، حذف الشرط والجواب معا¹⁶.

4. 1. 3 الضرورات المعتدلة:

وهي الضرورات التي تتوسط القبول والردول (القبح) ومنها: مد القصور، حذف الفاء من جواب الشرط الواجب اقتراحها بها، حذف الفاء من جواب أمّا، جواز جزم إذا، تنوين المنادى المبني على الضم، تشديد الميم في كلمة (فم، دم)، حذف نون التوكيد الخفيفة من الفعل لاجتماع الساكنين، حذف الياء من اسم أن.

4. 1. 4 الضرورات القبيحة:

وهي عادة الضرورات التي تكشف عن قدرة الشاعر ومستواه وكفاءته في الشاعرية، بحيث يحسن التقليل منها ما أمكن وفي حالة كونها ضرورات مقبولة أو معتدلة، ومنها: ترخيم المنادى الزائد على ثلاثة أحرف بشرط أن يصلح الاسم للنداء، وحذف النون من لكن و اللذين واللتين، حذف كلمة أو جملة إذا أشير إليها قبل القافية، إشباع حركة كلمة ما، حذف حرف من آخر الكلمة والاستعاضة عنه بسواه لضرورة الروي.

وفي الأخير هذه الضرورات رخص خص بها الشعراء واستثني منها الكتاب لاعتبارات الوزن والقافية أو العدول عن بعض الفروع، ومما لا شك فيه أن هناك بعض الحالات التي لا يسمح فيها للشاعر التجاوز أو الترخيص خاصة ما تعلق الأمر بالضرورات القبيحة، حيث يقع فيها من لا يحترم قواعد اللغة وأصولها المألوفة، لذلك يكون لزاما على الشاعر والناقد والدارس وحتى الهاوي والمتقف معرفة الضوابط الواقية من الوقوع في الأخطاء.

فما هي هذه الضوابط؟

وإلى أي مدى تكشف عن شاعرية الشاعر وجودة قريحته وبراعة شعره؟

● أول ضابط احترام أصول القواعد اللغوية فلا يرفع مفعولا، ولا ينصب فاعلا أو مبتدأ فهذه تعد من الأصول والثوابت التي لا محيد عنها حتى لا تصير مخالفة قواعد اللغة قواعد فيبني المبتديء معارفه ومعلوماته على التخليط.

● عدم حذف الحروف التي تخل بسلامة الكلمة والجملة ومنها: حذف النون في لكن فتصير "لك"، أو اللذين فتصبح "اللذي" و اللتين فتصبح "التي" ولذلك

قلت المقولة: "كل تغيير في المبنى هو تغيير في المعنى" فيتغير مبنى الكلمة ثم يتغير معناها أو حذف كلمة أشير إليها قبل القافية فيتسبب ذلك في الإخلال بالوزن والمعنى ناهيك على قواعد الشعر المعروفة في الشعر العمودي.

- الإشباع غير المسموح به.
- الإكثار من الرخص والضرورات الشعرية في القصيدة يؤدي إلى فقدان القيمة الشعرية واللغة والعرف الشعري العام، فينقص ذلك من مكانة الشاعر، وعلى أساس ذلك يتفوق شاعر فيدع ويتعثر آخر فيتدنى ويخفق، الرخص في الشعر تتم وفق قرائن معينة وبتضافر القرائن يتسع مجال الضرورة ويتقبل الترخيص.
- الرخصة النحوية توجد في الشر، وفي بعض العبادات الفقهية كالطهارة (الوضوء) والصلاة...، لكن تظهر بوضوح في الضرورة الشعرية، لما فيها من جوازات يتمتع بها الشاعر دون الناثر.

الخاتمة:

الشاعر الفحل هو الذي يخلو إنتاجه من الضرورات الشعرية، بحيث يكون ذلك مظهرًا ودليلاً على كفاءته، وقدرته على الإبداع المضبوط بالثوابت والأصول العامة للغة، فيعطينا الصورة الشعرية الناصعة والمعنى البين الأخاذ المؤثر، وعموما الصورة الأدبية المتكاملة كل ذلك يتجلى في عوامل ودوافع تحصين لغة الضاد من الزلل واللحن. ومنه يتم الحفاظ على الهوية العربية التي تعد أهم المقومات الأساسية للأمة العربية، ولأجل ذلك كانت كثير من الدراسات النحوية واللغوية التي تحقق مقصد الحفاظ على اللغة العربية وتحصين سميتها المتميز ورصانتها الفريدة.

- بغير هذه الضوابط يحتل النظام اللغوي للعربية وتفقد تماسكها.
- على القائمين على شؤون اللغة الحرص على سلامتها
- التماهى في الرخص مدعاة إلى الوقوع في المحذور في اللغة.

- . الضرورة تعد رخصة ويمكن أن تكون الرخصة ضرورة.
- . الضوابط معايير كفيلة للتمييز بين الجودة والكفاءة والرداءة في الشعر.
- . الجدير بالنقد معرفة هذه الضرورات والرخص والروابط لكي يقفوا على حقيقة العملية النقدية
- ويبقى على الدارسين والنقاد والشعراء واسع الاجتهاد وفائض الإبداع لمعرفة أكثر ما يتعلق بعلاقة النظرية النحوية بالجوازات الشعرية وضوابطها ومخرجات ذلك في إطار العمل على الإبداع الشعري والحفاظ على الإطار العام للغة العربية .

- ¹ البوعزاتي بناصر، س1999، الاستدلال والبناء ، ط1، دار الأمان، المغرب، ص187.
- ² الحاج صالح عبد الرحمان، س2007، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط1، ج1. للنشر، الجزائر، 49/2 .
- ³ ينظر اللسان، 204/6، اللبس
- ⁴ اسير محمد سعد، جنيد بلال، س1985، معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة بيروت، ص574 .
- ⁵ وزارة التربية الوطنية، المختار في القواعد والبلاغة والعروض، السنة الثانية ثانوي. س1993، ط1، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص215.
- ⁶ سيبويه، الكتاب، 1/ 26. 6 طرابلس، لبنان، 2013، ص24 .
- ⁷ المرجع نفسه، 1/ 26 .
- ⁸ إبراهيم محمد ، س1981، الضرورة الشعرية، ط1، دار الأندلس، ص13 .
- ⁹ السيوطي، الأشباه والنظائر ، تحقيق: عبد القادر الفاضلي، س1999، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 52/1 .
- ¹⁰ إبراهيم محمد، الضرورة الشعرية، صفحة 13 .
- ¹¹ المبرد، المقتضب، 353/3 .
- ¹² المصدر نفسه، 354/3 .
- ¹³ المصدر نفسه 3 / 354 .
- ¹⁴ ينظر المقتضب، 363/3، 364. تغليط المبرد لسيبويه في وضع "عسى" في بعض المواضع بمنزلة (لعل مع المضمرة).
- ¹⁵ محمد سعيد ، معجم الشامل، الصفحة 574.
- ¹⁶ المرجع نفسه، ص574.